



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة  
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة  
الدورة السادسة

نيروبي، 26 شباط/فبراير - 1 آذار/مارس 2024  
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت\*  
المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

التقدم المحرز في تنفيذ القرار 14/5 بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد  
البلاستيكية

تقرير المديرية التنفيذية

أولاً - مقدمة

- 1- يقدم هذا التقرير تحدياً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 14/5 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون "القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً".
- 2- وفي الفقرة 1 من القرار 14/5، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تعقد لجنة تفاوض حكومية دولية لبدء عملها خلال النصف الثاني من عام 2022، على أمل استكمال هذا العمل بحلول نهاية عام 2024.
- 3- وفي الفقرة 5 من القرار، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية أن تدعو فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح العضوية إلى عقد اجتماع خلال النصف الأول من عام 2022 للتحضير لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية ومناقشة الجدول الزمني وتنظيم عمل اللجنة على وجه الخصوص، مع مراعاة الأحكام والعناصر المحددة في الفقرتين 3 و4 من هذا القرار.
- 4- وفي الفقرة 7 من القرار، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية، على سبيل الأولوية، أن تقدم الدعم اللازم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتمكينها من المشاركة بفعالية في عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية وعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

- 5- وفي الفقرة 8 من القرار، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية أن تكفل تقديم الدعم اللازم من أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية ولجنة التفاوض الحكومية الدولية.
- 6- وفي الفقرة 11 من القرار، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية تيسير مشاركة الصكوك والمبادرات الإقليمية والدولية ذات الصلة ومع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في سياق ولاية لجنة التفاوض الحكومية الدولية، والتعاون والتنسيق الوثيق معها.
- 7- وفي الفقرة 12 من القرار، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية أن تعقد مؤتمراً دبلوماسياً للمفوضين عند استكمال المفاوضات من جانب لجنة التفاوض الحكومية الدولية، بغرض اعتماد الصك وفتح باب التوقيع عليه.
- 8- وفي الفقرة 13 من القرار، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إلى جمعية البيئة في دورتها السادسة تقريراً عن التقدم المحرز في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية.
- 9- وفي الفقرة 14 من القرار، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية أن تواصل دعم وتعزيز عمل الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، وتعزيز المعارف العلمية والتقنية والتكنولوجية فيما يتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، بشأن منهجيات الرصد وتبادل البيانات والمعلومات العلمية وغيرها من البيانات والمعلومات المتاحة ذات الصلة.
- 10- وفي الفقرة 16 من القرار، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية رهناً بتوافر الموارد المالية، أن تعقد، بالاقتران مع الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية واستناداً إلى المبادرات القائمة حسب الاقتضاء، منتدى مفتوحاً لجميع أصحاب المصلحة من أجل تبادل المعلومات والأنشطة المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية.

## ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ القرار 14/5

- 11- عملاً بالفقرات 5 و7 و8 من القرار 14/5، اجتمع فريق عامل مخصص مفتوح العضوية للتحضير لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك التلوث البحري، واجتمع في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه 2022 في داكار، في نسق مختلط. واتفق المشاركون على عدد دورات اللجنة وتواترها وعلى قائمة بالوثائق التي ستعدها الأمانة للدورة الأولى. ووضعوا أيضاً نصاً منقحاً لمشروع النظام الداخلي للجنة واتفقوا على إحالته إلى الدورة الأولى للجنة، باستثناء مادة واحدة بشأن طرائق التصويت لمنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، ظلت بين قوسين. وينص مشروع النظام الداخلي المحال إلى اللجنة، في جملة أمور، على إنشاء مكتب من 11 عضواً، منهم عضوان من كل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة وعضو واحد من دولة جزرية صغيرة نامية. وعُقدت حوارات متعددة أصحاب المصلحة في الفترة من 29 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه، في نسق مختلط أيضاً. وتناولت الحوارات، التي ضمت متحدثين وأعضاء في فريق المناقشة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة وقطاع إدارة النفايات غير الرسمي، الفرص والتحديات التقنية والاجتماعية والمالية المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية عبر دورة حياة المواد البلاستيكية.
- 12- وعملاً بالفقرات 1 و7 و8 من القرار 14/5، اجتمعت لجنة تفاوض حكومية دولية وعقدت دورتها الأولى. وعُقدت الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022 في بونتا دل إستي، أوروغواي<sup>(1)</sup> بنسق مختلط. وانتخب غوستافو ميرا - كوادرا فيلاسكيز من بيرو رئيساً. وقدم الدعم المالي لمندوب واحد لكل بلد مؤهل للمشاركة في الدورة. وأعدت ثلاث عشرة وثيقة اجتماعات لدعم الدورة. وطلبت اللجنة بعد مناقشاتها إلى الأمانة أن تعد وثيقة تتضمن خيارات محتملة لعناصر من أجل وضع صك دولي ملزم قانوناً، تستند إلى نهج شامل يتناول دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية على نحو ما دعا إليه القرار 14/5، بما في ذلك تحديد الهدف، لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الثانية؛ والأحكام الموضوعية، بما في ذلك الالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة والنهج الطوعية؛ وتدابير التنفيذ؛ ووسائل التنفيذ.

(1) يُتاح المزيد من المعلومات على الرابط التالي: <https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-1>.

13- وعملاً بالفقرة 16 من القرار، عُقد منتدى متعدد أصحاب المصلحة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قبيل انعقاد الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية. وجمع المنتدى أكثر من 900 مشارك (حوالي 500 مشارك بالحضور الشخصي و400 مشارك عبر الإنترنت). ونُظمت خمسة اجتماعات مائدة مستديرة ركزت على القضاء والتصميم للدائرية؛ والدائرية في الممارسة العلمية؛ وإغلاق الحلقة؛ وتقليل النفايات إلى أدنى حد ومعالجتها؛ وكيفية بدء خطة عمل متعددة أصحاب المصلحة. وعُقد أيضاً حوار لأصحاب المصلحة، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في نسق مختلط، لعرض الرسائل الرئيسية للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة وتيسير إجراء حوار إضافي متبادل بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك لتمكين من استفادة المفاوضات من الاستفادة من تنوع الأصوات.

14- وعُقدت الدورة الثانية للجنة في الفترة من 29 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023 في باريس<sup>(2)</sup>، بنسق حضوري كامل. وتلقى مندوبان كحد أقصى من كل بلد مؤهل تمويلاً للمشاركة في الدورة. وانتخبت اللجنة أعضاء مكتبها على النحو التالي: أشا تشالنجر من أنتيغوا وبربودا، ولويس فاياس فالديفيسو من إكوادور، وكابو هينما من إستونيا، وإيرما غورغولياني من جورجيا، وهيروشي أونو من اليابان، ومحمد الخشاشنة من الأردن، وجوليت كابير من رواندا، والشايخ ندياي سيلا من السنغال، ويوهانا ليسينجر - بيتز من السويد، ولارك ويليامز من الولايات المتحدة الأمريكية كمنوب للرئيس، مع تعيين السيدة تشالنجر كمقررة. وركزت المناقشات الموضوعية على الوثيقة التي أعدتها الأمانة بالتشاور مع الرئيس عملاً بطلب اللجنة في دورتها الأولى، والتي حددت الخيارات المحتملة لعناصر صك دولي ملزم قانوناً<sup>(3)</sup>. وكلفت اللجنة الرئيس بأن يعد، بدعم من الأمانة، مسودة أولية لنص الصك الدولي الملزم قانوناً الذي دعا إليه القرار 14/5 لكي تنظر فيه في دورتها الثالثة. واسترشدت المسودة بالأراء المعرب عنها في الدورتين الأولى والثانية للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، قررت اللجنة عقد دورتها الثالثة في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ودورتها الرابعة في أوتاوا في نيسان/أبريل 2024، ودورتها الخامسة في جمهورية كوريا في النصف الثاني من عام 2024. وعُقد اثنا عشر حدثاً جانبياً مواضيعياً على هامش الدورة الثانية.

15- وعُقدت الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية<sup>(4)</sup> في الفترة من 13 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي، وسبقها يوم تحضير في 11 تشرين الثاني/نوفمبر واجتماعات إقليمية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر. وتوصلت اللجنة إلى اتفاق بشأن نقطة انطلاق للمفاوضات التي ستجرى في دورتها الرابعة. واستقال السيد ميزا - كوادرا فيلاسكيز من منصبه كرئيس في نهاية الدورة الثالثة وانتخب السيد فاياس فالديفيسو من إكوادور رئيساً بالتزكية. وأبلغت حكومة إستونيا اللجنة باستقالة السيد هاينما. وبعد ذلك، انتخبت اللجنة هاري ليف من إستونيا والسيد ميزا - كوادرا فيلاسكيز من بيرو نائبين لرئيس اللجنة. واتفقت اللجنة أيضاً على عقد دورتها في أوتاوا في الفترة من 21 إلى 30 نيسان/أبريل 2024 ودورتها الخامسة في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024. وعُقد اثنا عشر حدثاً جانبياً مواضيعياً على هامش الدورة الثالثة.

16- وترد المناقشات الموضوعية والإجرائية التي جرت في الدورات في تقارير الدورات، المتاحة على الإنترنت<sup>(5)</sup>.

17- وأنشئت أمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية في تموز/يوليه 2022 بتعيين الأمين التنفيذي. ويدعم الأمانة حالياً 16 موظفاً، من بينهم ثلاثة موظفين فنيين مبتدئين، وبتمويل سخي من المفوضية الأوروبية وحكومات إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، ومملكة هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(2) يُتاح المزيد من المعلومات على الرابط التالي: <https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-2>.

(3) UNEP/PP/INC.2/4.

(4) يُتاح المزيد من المعلومات على الرابط التالي: <https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-3/documents>.

(5) تُتاح في إطار الوثائق الرسمية لكل دورة على الرابط التالي: <https://www.unep.org/inc-plastic-pollution>.

18- وقدمت الأمانة الدعم اللازم لتيسير مشاركة الدول الأعضاء والمراقبين في أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية ولجنة التفاوض الحكومية الدولية. ولزيادة المشاركة المجدية من جانب المناطق ومختلف أصحاب المصلحة، نظمت الأمانة حلقات دراسية شبكية فيما بين الدورات، وأحداثاً جانبية مواضيعية، واجتماعات لتبادل المعارف في الفترة السابقة للدورتين الثانية والثالثة ولجنة وخلالهما. ونُظمت أيضاً مشاورات إقليمية قبل الدورة الثالثة. وعُقدت اجتماعات للمراقبين مع المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمين التنفيذي قبل الدورة الثانية وأثناء الدورة الثالثة لزيادة تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة.

19- وبالإضافة إلى ذلك، طلبت مؤتمرات الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، في مقرراتها ا ب - 22/16 و ا ر - 9/11 و س - 21/11، إلى الأمين التنفيذي لاتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم التعاون والتنسيق بشكل وثيق مع المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق ولاية لجنة التفاوض الحكومية الدولية والمشاركة في عملها بشأن المسائل ذات الصلة بالاتفاقيات الثلاث، بما في ذلك ما يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة في المنتجات البلاستيكية. ونُظم الاجتماع الثالث لشراكة اتفاقية بازل بشأن النفايات البلاستيكية بالتعاقب مع الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وساهم الاجتماع في مشاركة قوية لأصحاب المصلحة.

20- وعلاوة على ذلك، قامت أمانة الأوزون وأمانات اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم واتفاقية التنوع البيولوجي وشُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم أمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية عن طريق تقديم المساعدة للموظفين في الجوانب التقنية واللوجستية لتنظيم الاجتماعات.

21- وبدعم مستمر من المديرية التنفيذية وفقاً للفقرة 16 من القرار 14/5، تواصل الشراكة العالمية بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية والقمامة البحرية، التي تضم من 650 كياناً، تعزيز المعارف العلمية والتقنية والتكنولوجية من خلال تمكين التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وترتكز الشراكة جهودها من خلال خمسة مسارات عمل هي: الروابط بين العلوم والسياسات؛ وخطط العمل بشأن القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية؛ تنسيق البيانات والمعايير والمنهجيات؛ والتمويل المبتكر والمستدام؛ وإتاحة الوصول للجميع. وتوفر المنصة الرقمية للشراكة العالمية إمكانية الوصول إلى أكثر من 2 300 من الموارد وهي في مرحلة التطوير الخامسة من أصل ست مراحل، إذ تركز المرحلة الحالية على قيادة التغيير من خلال الابتكار، والذي سيتحقق من خلال تطوير مساحات عمل وأدوات مخصصة.

### ثالثاً- الدروس المستفادة

22- ثمة اهتمام عالمي كبير بعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية. وشكلت القيود المفروضة على حجم مكان انعقاد الدورة الثانية للجنة تحديات، إذ سجل 2 902 مشاركين للدورة ولم يحضر سوى 1673. ويوفر مبنى الأمم المتحدة في نيروبي مكاناً مجهزاً تجهيزاً جيداً للدورة الثالثة.

23- وقد استفادت عملية لجنة التفاوض الحكومية الدولية من التعاون والتأزر الوثيقين بين أمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة، وهو ما أسفر عن دعم موضوعي للدورات وكذلك عن دروس وأفضل الممارسات.

### رابعاً- التوصيات والإجراءات المقترحة اتخاذها

24- تدعو المديرية التنفيذية الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين القادرين على توفير موارد من خارج الميزانية إلى القيام بذلك لدعم تنفيذ القرار 14/5 الصادر عن جمعية البيئة.

25- وثمة مشروع نص منقح من الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، جمعته الأمانة، سيكون هو نقطة البداية والأساس للمفاوضات النصية في الدورة الرابعة، التي ستُعقد في نيسان/أبريل 2024، دون المساس بحق أي دولة عضو في اقتراح إضافات أو حذف أو تعديلات في سياق المفاوضات في الدورة الرابعة.

---